مجلة أبحاث ودراسات التنمية، المجلد (08) /العدد (2)، ديسمبر 2021، ص.ص:428-443

واقع وآفاق القطاع الفلاحي في الجزائر

(دراسة حالة ولاية واد سوف في الصحراء المنخفضة الجزائرية)

THE REALIY AND PROSPECTS OF THE AGRICULTURAL SECTOR IN ALGERIA A CASE STUDY OF THE WILAYA OF OUED SOUF IN ALGERIAN LOWER SAHARA

صيفي زهير *[1]

قسم علوم الأرض والكون(تهيئة ريفية)، كلية العلوم الدقيقة و علوم الطبيعة والحياة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر

zohir.saifi@univ-biskra.dz

تاريخ الاستلام:2021/05/13 تاريخ القبول:2021/10/19 تاريخ النشر:2021/12/31

ملخص:

استهدف هذا البحث تشخيص واقع القطاع الفلاحي في ولاية واد سوف الواقعة في الجنوب الشرقي في الجزائر وهي جزء من الصحراء المنخفضة الجزائرية من خلال بعض المؤشرات تطور المساحة الزراعية، تطور الانتاج الفلاحي، تنوع الانتاج الفلاحي، ولقد توصلنا إلى وجود عدة عوامل ساهمت في إحداث ديناميكية فلاحية في المنطقة (الهيكلة العقارية، وفرة المياه، الأسواق، اليد العاملة)، كما لا يخلوا القطاع الفلاحي على مستوى الولاية من بعض العوائق(الملكية العقارية، الكهرباء الفلاحية، المسالك الفلاحية، مشاكل التلوث، دور الدولة)، ومن أجل تحسين وضعية القطاع الفلاحي في الولاية مستقبلا اقترحنا بعض الحلول والتي تعتبر أفاقا مستقبلية لهذا القطاع

الكلمات المفتاحية: قطاع فلاحي، ولاية واد سوف، صحراء منخفضة، ديناميكية فلاحية، عوائق، أفاق مستقبلية

ترميز JEL : N50, N57

Abstract:

This research aims to diagnose the reality of the agricultural sector in the wilaya of Oued Souf, which is located in the south-east of Algeria, which is part of the lower Algerian Sahara, through some indicators of the evolution of the agricultural area, diversity and development of agricultural production, and we concluded that there are several factors that have contributed to the creation of agricultural dynamism in the region (Real estate structure, abundance of water, markets, hand - work), and the agricultural sector at the level of the wilaya is not exempt from certain obstacles (real estate ownership, agricultural electricity, agricultural routes, pollution problems, role of the State), and in order to improve the situation of the agricultural sector in the wilaya in the future, we have proposed Some solutions considered as future prospects for this sector

Keywords :. Agricultural sector, wilaya of oued Souf, lower sahara, agricultural dynamism, obstacles, future prospects

JEL Classification Codes: N50, N57

* **المؤلف المرسل**

1.مقدمة:

يعتبر القطاع الزراعي في الجزائر قطاعا حساسا في التنمية الاقتصادية، نظرا للدور الذي يلعبه في التطور الاقتصادي والاجتماعي وتنمية المناطق الريفية، واستغلال الإمكانيات الطبيعية والبشرية التي يتوفر عليها القطاع، واستغلال الميزات النسبية التي يتميز بها من أجل مواجهة التطورات الاقتصادية المتسارعة التي شهدها العالم(علوان و عطية، 2016، ص133)، وبالنظر إلى المقومات والامكانيات الكبيرة التي تملكها الجزائر في القطاع الفلاحي سواء الطبيعية منها أو البشرية وحتى المالية، فإن هذا القطاع يمكن اعتباره رافدا رئيسيا لتنويع الاقتصاد الوطني، وهذا بالفعل ما يتميز به من خصائص اندماجية وترابطية أمامية وخلفية مع بقية القطاعات والفروع الاقتصادية الأخرى(عموري و هادي، 2015، ص281)، فالجزائر اتبعت منذ الاستقلال سياسات زراعية مختلفة، كان الهدف منها هو تحقيق الأمن الغذائي من خلال استبدال الإنتاج المحلي بالمنتجات المستوردة (chedded,2015,p50)، و من بين المناطق التي شهدت ديناميكية فلاحية، والتي كانت غير عادية لعدة عقود، (ولا سيما منذ صدور القانون 18/83 بشأن APFA حيازة ملكية الأراضي الزراعية) المجال الصحراوي، هذه الديناميكية هي نتيجة سياسات زراعية ليست متماسكة دائمًا، من المزارع الاشتراكية بعد الاستقلال إلى الشركات الرأسمالية في الثمانينيات والتسعينيات إلى استراتيجية المشاركة التي بدأت في عام 2000 (chaouch,2018,p111)، وأهم المناطق الصحراوية التي شهد فيها القطاع الفلاحي تحولا كبير ولاية واد سوف، فبداية هذا التحول كان باستغلال المساحات المحاذية للغيطان واستغلت في زراعة البطاطا التي انتشرت في التسعينات من منطقة تغزوت لتنتقل لكثير من المناطق بالإقليم وحققت وفرة من الانتاج الذي يفوق في كثير من الحالات ما تنتجه أجود أراضي الشمال (مصطفاوي، 2017، ص 288)

الاشكالية:

من بين الولايات الجزائرية التي تشهد ديناميكية فلاحية كبيرة في السنوات الأخيرة ولاية واد سوف المتواجدة في الصحراء الجزائرية في العرق الشرقي الكبير فهاته الولاية تمثل منطقة زراعية بامتياز لما تتوفر عليه من مساحات زراعية قابلة للتوسع وكذا يد عاملة زراعية متأقلمة مع الظروف ويتضح ذلك من خلال احتلالها لمراتب ريادية في بعض المنتجات الزراعية التي كانت إلى وقت قريب حكرا على الولايات الشمالية التي تتوفر على أراضي أكثر خصوبة من تلك المتواجدة بالإقليم وعلى هذا الأساس ما هي أهم العوامل التي ساهمت في تطور القطاع الفلاحي في ولاية الواد وما هي أهم المشاكل التي يعاني منها هذا القطاع

أهداف الدراسة:

الهدف من هذه الورقة البحثية التعرف على واقع القطاع الفلاحي بولاية واد سوف من خلال دراسة بعض المؤشرات منها تطور المساحة الزراعية، تطور الانتاج الفلاحي، تنوع الانتاج، لإثبات الديناميكية الفلاحية التي يتميز بها القطاع الفلاحي في الآونة الأخيرة، واهم العوامل التي ساهمت في تطوره بالإضافة إلى المشاكل التي يعاني منها واقتراح جملة الحلول التي نراها مناسبة من أجل النهوض أكثر بهذا القطاع

الفرضيات:

- العوامل الطبيعية ساهمت في تطور القطاع الفلاحي في ولاية واد سوف
- العوامل الاقتصادية ساهمت في تطور القطاع الفلاحي في ولاية واد سوف
- العنصر البشري ساهم في تطوير الفلاحة في إقليم الولاية

منهجية الدراسة:

من أجل إنجاز هذا العمل تم الاعتماد على معطيات مديرية الفلاحة لولاية واد سوف بالإضافة إلى الدراسة الميدانية، كما تم إنجاز الخرائط بواسطة برنامج فوتوشوب

تقديم مجال الدراسة:

تقع ولاية واد سوف في الجنوب الشرقي في الجزائر، تتربع على مساحة 44586.80 كلم^2 أي بنسبة 1.87% من مساحة الجزائر، تأسست إثر التقسيم الاداري لسنة 1984 يحدها من الشمال الشرقي ولاية تبسة، من الشمال ولاية خنشلة، من الشمال الغربي ولاية بسكرة، من الغرب ولاية الجلفة، من الجنوب والغرب ولاية ورقلة، الجمهورية التونسية من الشرق، تضم 30 بلدية و 12 دائرة، تقع الولاية فلكيا بين دائرتي عرض 31^0و34^0 وبين خطي طول6^0و 8^0 شرقا(منوغرافيا ولاية الواد، 2018، ص 04)، طبيعيا تقع منطقة سوف في الجزء الشمالي من العرق الشرقي الكبير، والتي تتميز بمجموعة من الكثبان الرملية ذات الأصل القاري والتي تم وضعها خلال العصر الرباعي الأخير، وهي عبارة عن حوض رسوبي تميزه مرتفعات من الكثبان الرملية في شكل سلاسل، وارتفاعات متغيرة وغير ثابتة وتوجد أعلى المرتفعات إلى الجنوب وتصل إلى 127 م (منطقة الرباح) وتستمر في الانخفاض كلما اتجهنا شمالا ليصل الانخفاض لحدود 35 م تحت سطح البحر بمنطقة شط ملغيغ الذي يعتبر أكبر بحيرة في الجزائر بمساحة 6700 كلم^2 بمعنى أخر أن الكثبان الرملية تزيد ارتفاعا وسمكا كلما اتجهنا الى الجنوب أما الانحدار فعموما لا يتعدى 2% (مصطفاوي، 2018، ص50)، و تتميز منطقة سوف بمتوسط درجات حرارة سنوية تتراوح بين 12.2 درجة مئوية. في ديسمبر و 34.8 درجة مئوية، تم تسجيل أدنى درجة حرارة في ديسمبر مع 5.9 درجة مئوية، بينما تم تسجيل الحد الأقصى في أوت (42.2 درجة مئوية)، للسنوات الثلاث عشرة الأخيرة (2002 – 2014) ، أكثر الشهور سخونة هو شهر جويلية بمتوسط درجة حرارة 34.5 درجة مئوية ، وعلى الجانب الآخر يكون شهر جانفي الأكثر برودة بمتوسط 11.4 درجة مئوية. الأمطار نادرة وغير منتظمة في منطقة سوف. في حين أن الشهر الأكثر أمطارًا هو مارس9.9 ملم والتراكمي السنوي هو 26.7 ملم، من ناحية أخرى لمدة 13 عاما يتم تسجيل الحد الأقصى للقيمة خلال شهر يناير 18.2 ملم ويبلغ هطول الأمطار السنوي التراكمي 68.2 ملم(لوصيف و حافي، 2015، ص9) جيولوجيا نجد تكوينات الزمن الثاني والمتمثلة في الكريتاسي السفلي و الكريتاسي العلوي على عمق 100– 300 متر، ثم تكوينات الزمن الثالث أهمها الليوسان و ميوباليوسان على عمق 450 إلى 600 متر، تكوينات الزمن الرابع الطبقة الطينية و الطبقة الرملية وهي ذات انتشار واسع في لمنطقة تكوينات الزمن الرابع القاري الرمل الحديدي الابيض والكثبان ومن جهة أخرى تصنف الترب ضمن الترب الصحراوية الهيكلية وأهمها العرق

الذي يمثل صحراء من الرمل ثم القشرة الجبسية الكلسية والقشرة الجبسية ذات انتشار واسع عمقها 1,5– 2متر بالنسبة للاسمطة المائية نميز ثلاث منها السماط السطحي يتوافق مع الجزء العلوي للتكوينات القارية المتوضعة بنهاية الزمن الرابع ويمكن الوصول إليه على عمق يتراوح ما بين 10 و40 م، السماط الميوبليوساني يتكون من الطين والمارن والجبس وله مخزون مائي معتبر وهو أكثر الأسمطة استغلالا250 –500م ،ثم السماط لألبي وهو نفسه القاري المتداخل يتراوح عمقه بين 1400 و1800 م ويمثل الطبقة الارتوازية لحوض الصحراء الشمالي (صيفي، 2015، ص 54)

الشكل رقم (01): الموقع الجغرافي لولاية وادي سوف

2. واقع القطاع الفلاحي في ولاية واد سوف

إن المتتبع لوضعية القطاع الفلاحي في ولاية واد سوف يدرك أن هناك اهتمام متزايدا من طرف الدولة بهذا القطاع نظرا للديناميكية الفلاحية الكبيرة التي تعيشها المنطقة، من خلال تطور المساحة الزراعية للمحاصيل تطور الانتاج تنوع المحاصيل الزراعية والاشجار المثمرة

1.2 تطور المساحة الزراعية:

تشير معطيات الجدول رقم (01) إلى تطور المساحة الزراعية الكلية (SAT) والمساحة الزراعية المستغلة (SAU) خلال الفترة (2009–2018)، المساحة الزراعية الكلية والتي تتوزع إلى أراضي غير منتجة للمستثمرات الفلاحية والتي شهدت زيادة معتبرة من سنة إلى أخرى بحيث انتقل إجمالي المساحة من 91529هـ إلى 255900هـ بزيادة 164371هـ، بينما نلاحظ أن الأراضي المستغلة في الرعي تقريبا بقيت ثابتة طيلة هذه الفترة، بينما المساحة الزراعية المستغلة فعلا فقد شهدت زيادة معتبرة حيث سجلنا في سنة 2018 ضعف المساحة في سنة 2009م، من 56159هـ إلى 103000 هـ، المساحة الزراعية المستغلة مقسمة إلى 07 أنواع حسب نوعية المحصول، المساحة الزراعية الخاصة بالحبوب، المحاصيل العلفية، المحاصيل الصناعية المحاصيل الحقلية، الاشجار المثمرة، النخيل والاراضي في الراحة، والملاحظ من خلال معطيات الجدول ان المساحة الزراعية الخاصة بالمحاصيل الحقلية تحتل المرتبة الأولى بحيث شهدت تطورا معتبرا ففي سنة 2009 قدر إجمالي المساحة بـ 9515هـ وفي سنة 2018 قدرت المساحة بـ 38753هـ بزيادة قدرها 29238هـ، في

المرتبة الثانية من حيث تطور المساحة الزراعية نجد الحبوب حيث انتقل إجمالي المساحة المخصصة لهذا المحصول من 3552هـ إلى 8910هـ بزيادة 5358هـ، في المرتبة الثالثة مساحة المحاصيل الصناعية حيث تطورت المساحة من 1769هـ إلى 5050هـ بزيادة قدرها 3281هـ، أما باقي المساحات الزراعية فقد شهدت هي الأخرى زيادة حسب طبيعة المحصول وترجع اسباب هذه الزيادة إلى برامج الاستصلاح الزراعي التي تم إنجازها في هذه الولاية بداية ببرنامج حيازة الملكية العقارية الفلاحية عن طريق الاستصلاح سنة 1983، برنامج العامة للامتياز الفلاحي سنة 1987، مشروع المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000، الاستصلاح عن طريق الاشغال الكبرى 1995م، أما السبب الثاني هو دعم الدولة لبعض المنتوجات ذات البعد الاستراتيجي مثل الحبوب

2.2 تطور الانتاج الفلاحي حسب نوعية المحصول:

حسب معطيات الجدول(02) والذي يمثل تطور الانتاج الفلاحي، حيث نجد في المرتبة الاولى المحاصيل الحقلية والتي تضاعف الانتاج بأربعة مرات خلال 9 سنوات ففي سنة 2009 قدر الانتاج بـ 4217388 ق ليصل إلى 16214813 ق في سنة 2018 والمحاصيل الحقلية متنوعة في المنطقة (الطماطم ثم البصل الثوم، الجزر، الكرنب، القرنبيط، اللفت، بالإضافة إلى انواع أخرى)، في المرتبة الثانية البطاطس حيث تضاعف الانتاج من 3588962 ق سنة 2009 ليصل إلى 11360000 ق هذا الانتاج لم تسجله أي ولاية اخرى في الجزائر فلقد اصبحت ولاية واد سوف مصدر فلاحي حقيقي لمنتوج البطاطا ولتبرير الدافع الاقتصادي لهذا الخيار فقد تجنب الكثير من الفلاحين بالإقليم البطاطا الموسمية على الرغم من مردودها الكبير لتجنب المنافسة مع المناطق المنتجة الأخرى واختيار نوع البطاطا المتأخرة والتي بالرغم من وجود بعض المنافسة إلى مخاطر زراعتها بالولايات الأخرى أكبر بسبب تساقط الأمطار مما يجعل ولوج الاسواق أكثر اريحية(مصطفاوي، 2017، ص 290)، بالإضافة إلى كون البطاطا من المنتوجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع بالنسبة للفرد الجزائري، و من جهة اخرى فإن الخصائص المناخية وطبوغرافية المنطقة تعتبر عوامل إضافية لنجاح هذا النوع من المحصول، في المرتبة الثالثة نجد إنتاج التمور حيث تضاعف الانتاج من 1541290 ق إلى 2731200 ق سنة 2018 فولاية الواد بها 200 928 3 نخلة ثاني أكبر منطقة من حيث عدد النخيل بعد ولاية بسكرة، اما بالنسبة للمحاصيل الصناعية فان منتوج الفول السوداني يمثل 70% من الانتاج بالإضافة الى التبغ ومحاصيل اخرى، كذلك نلاحظ تطور كل من إنتاج الحبوب والاعلاف على الرغم من المنطقة صحراوية لكن التجارب الأولية أثبتت إمكانية تطوير هذه الانواع من المحاصيل، وارتباط هذا النوع من المنتوج بقطاع تربية المواشي، فيما يخص الأشجار المثمرة بكل انواعها نلاحظ تراجع في الانتاج رغم زيادة المساحة الزراعية وتدعيم الدولة إلا أنه يعاني من جملة من المشاكل منها مناخ الولاية، وعزوف الفلاحين.

جدول رقم (01) تطور المساحة الزراعية لولاية الوادي (2009-2018)

المساحة(هـ) السنة	مجموع الأراضي المستعملة في الفلاحة SAT	أراضي غير منتجة للمستثمرات الفلاحية	أراضي المراعي	المساحة الزراعية المستغلة SAU	الحبوب	المحاصيل العلفية	المحاصيل الصناعية	المحاصيل الحقلية	الاشجار المثمرة	النخيل	أراضي في الراحة
2009	1 591 869	91 529	1 444 181	56 159	3 552	1 536	1 769	9 515	38 884	35 447	903
2010	1 591 869	84 968	1 444 181	62 720	4 705	1 154	1 790	15 025	39 246	35 700	800
2011	1 591 869	79 796	1 444 181	67 892	4 000	1 068	2 045	19 295	39 441	35 895	2 043
2012	1 591 869	75 888	1 444 181	71 800	4 731	847	1 612	20 749	39 737	36 191	4 124
2013	1 591 869	71 278	1 444 181	76 410	4 084	644	1 994	28 515	39 863	36 317	1 310
2014	1 591 869	67 688	1 444 181	80 000	5 236	1 110	2 005	29 280	39 859	36 335	2 500
2015	1 600 000	65 819	1 444 181	90 000	8 000	1 225	2 180	30 129	40 296	36 680	8 170
2016	1 719 600	214 600	1 410 000	95 000	8 000	1 857	3 350	34000	41 147	37 070	6 566
2017	1 768 900	258 900	1 410 000	100 000	10 000	1 470	4 030	35 377	41 123	37 440	8 000
2018	1 768 900	255 900	1 410 000	103 000	8 910	1 654	5 050	38753	41 433	37 750	7 200

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية الوادي2018

جدول رقم (02) تطور الانتاج الفلاحي حسب نوعية المحاصيل لولاية الوادي (2009-2018)

الانتاج(ق) السنة	الحبوب	الاعلاف	المحاصيل الصناعية	المحاصيل الحقلية	البطاطس	التمور	الاشجار المثمرة ذات النواة الحجرية والبذرية	الحوامض	عنب المائدة
2009	140 199	323 940	35 319	4 217 388	3 588 962	1 541 290	66 780	913	32 500
2010	98 158	317 090	35 622	6 915 265	6 206 320	1 674 950	79 039	940	34 840
2011	112 351	311 684	41 912	7 906 885	7 221 700	1 908 420	62 109	941	33 651
2012	121 203	334 292	38 895	12 118 272	11 176 000	2 022 870	58 424	940	31 633
2013	215 820	262 530	40 230	13 338 429	11 725 000	2 137 520	47 849	500	26 700
2014	317 220	286 000	47 250	12 789 000	10 890 000	2 312 000	31 850	200	26 200
2015	488 000	331 500	51 500	14 100 000	10 890 000	2 474 000	49 670	191	27 230
2016	528 800	479 020	90 720	15 217 400	11 180 000	2 533 100	49 300	177	8 600
2017	570 000	391 200	125 870	16 131 000	11 530 000	2 624 400	50 560	450	9 310
2018	302 880	406 800	140 910	16 214 813	11 360 000	2 731 200	51 320	450	9 600

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية الوادي2018

3.2 تنوع المحاصيل الزراعية:

من بين مميزات القطاع الفلاحي على مستوى ولاية واد سوف تنوع الانتاج النباتي فالنسبة للحبوب نجد (القمح الصلب والشعير)، المحاصيل العلفية (الذرة البيضاء والصفراء، البرسيم و الفصة، الشعير والخرطال) المحاصيل الصناعية (التبغ، الفول السوداني والطماطم الصناعية)، المحاصيل الحقلية (في مقدمتها البطاطا الطماطم ثم البصل، الثوم، الجزر، الكرنب، القرنبيط، اللفت، الفول الاخضر، الجلبانة، فلفل حار، فلفل حلو الخيار، الباذنجان، البطيخ الاحمر والاصفر، الكوسة، اللوبيا الخضراء بالإضافة إلى انواع أخرى)، التمور(دقلة نور، الغرس والتمور الرطبة، دقلة بيضاء والتمور الجافة)، الأشجار المثمرة ذات النواة الحجرية والبذرية (المشمش، الرمان، السفرجل، الزعرور، الخوخ، الاجاص، البرقوق، التفاح، أنواع اخرى)، بالإضافة إلى شجر الزيتون والتين، الحمضيات (البرتقال، الليمون) وعنب المائدة فالملاحظ تقريبا جميع المنتجات الفلاحية النباتية مزروعة في المنطقة بالإضافة إلى تخصصها في إنتاج التمور

3. العوامل المساهمة في الديناميكية الفلاحية في ولاية واد سوف:

1.3 برامج الاستصلاح الفلاحي في ولاية الواد:

تتعد أنماط الاستصلاح الفلاحي في الجزائر بتعدد الأنظمة القانونية التي تحكمها والتي عمد اليها المشرع الجزائري بهدف التصدي لبعض المشكلات التي تتعلق بتثمين دور العقار الفلاحي بشكل عام هذا من جهة ثم تكريس مبدأ الملكية الخاصة وتوسيع دائرتها لا سيما بعد فشل النظام الاشتراكي وبالتالي يمكن حصر انماط الاستصلاح في الانواع التالية:

جدول رقم (03) توزيع الاراضي الفلاحية حسب نوعية الاستصلاح

العملية	المساحة الموزعة (هـ)	عدد المستفيدين	عدد البلديات المستفيدة
حيازة الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح 1983	37949	7228	18
الاستصلاح عن طريق الامتياز 1997	1570	364	12
الاستصلاح عن طريق الاشغال الكبرى 1995	552	248	11

المصدر: مديرية الفلاحة لولاية الواد 2018

حيازة الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح:

الاستصلاح وفق القانون رقم18/83 المؤرخ في 13 أوت 1983 المتعلق بحيازة الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح جاء أساسا كأسلوب لتكريس مبدأ الملكية الخاصة والذي كان مطلبا ملحا نجم عن ظهور بوادر فشل النظام الاشتراكي والثورة الزراعية التي تتبني اساسا على ملكية الدولة للأرض ولوسائل الانتاج في تلك الفترة، وقد جاء بعد هذا المنشور الوزاري المشترك رقم 402 المؤرخ في 08 يونيو المتعلق بالتأمين العقاري للمستثمرين الفلاحيين الذي سمح بإعادة تفعيل عملية تسوية الوضعيات التي بقيت عالقة منذ سنوات، كما نص على استمرارية تطبيق أحكام القانون 18/83 في الولايات الصحراوية فقط ابتداء من تاريخ صدور المنشور.

ذاته، وتليه التعليمة الوزارية المشتركة رقم 162المؤرخة في 13 فيفري 2013 المتضمنة إعادة تفعيل الجهاز المتعلق بالعقار الفلاحي في الولايات الصحراوية(حاجي، 2018، ص400) وبالنظر إلى معطيات الجدول (3) المتعلق توزيع المساحات الزراعية في إطار الملكية العقارية عن طريق الاستصلاح تم توزيع 110 محيط بمساحة إجمالية قدرت بـ 54811 هـ استفادت من هذه العملية 18 بلدية من اصل 30 بلدية، تختلف المساحة الموزعة من بلدية إلى فأكبر مساحة حازت عليها بلدية حاسي خليفة بـ 10144 هـ بينما أقل مساحة تحصلت عليها بلدية الوادي وبلدية حاسي عبد الكريم بـ 100 هكتار، بينما المساحة الحقيقية التي تم استصلاحها هي 37484 هـ منها 18484 هكتار داخل المحيطات و19484 خارج المحيطات وهذا ما يطرح إشكالا حقيقيا فكيف تستغل مساحات خارج المحيط في حين وجود مساحات شاغرة لم توزع على المستفيدين داخل المحيط فهذه الطريقة ستطرح إشكالية الاستفادة ومنح قرارات الشرط الفاسخ للمستصلحين، وقد استفادة من هذه الأراضي 8229 مستفيد منهم 5114 داخل المحيط و3114 خارج المحيط وتقدر متوسط الاستفادة للمستثمر 4.61 هكتار للمستفيد(مصطفاوي، 2018، ص194)

الاستصلاح عن طريق الامتياز 1997م

إن نظام الامتياز في الأراض الفلاحية التابعة للأملاك الوطنية جديد على السياسة العقارية المنتهجة منذ الاستقلال إذ استحدثه المرسوم التنفيذي رقم 483/87 الذي كيفيات منح حق امتياز قطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة في المساحات الاستصلاحية وأعبائه وشروطه، وذلك تماشيا مع المتغيرات السياسية والاقتصادية التي حصلت في العملية التنموية التي تعرفها البلاد، ثم سنة 2011م صدر منشور وزاري مشترك رقم 108 المؤرخ في 23 فيفري 2011المتضمن إنشاء مستثمرات جديدة للفلاحة وتربة الحيوانات على الاراضي الغير مستغلة التابعة للأملاك الخاصة للدولة، وذلك من خلال المنشور الوزاري المشترك رقم 1839 المؤرخ 2017/12/14، يتضمن الاستفادة من العقار الفلاحي التابع للأملاك الخاصة للدولة للاستثمار في إطار استصلاح الاراضي عن طريق الامتياز، وقد استفادت ولاية الوادي في إطار هذا القانون من 14 محيط استصلاحي موزعة على 12 بلدية، بمساحة إجمالية قدرت بـ 1570 هـ، أقل مساحة مستصلحة استفادت منها بلدية العقة بـ 50 هـ، واكبر مساحة مستصلحة استفادت منها بلدية الوادي بـ 200 هـ، واستفادة من هذه العملية 364 مستفيد منهم 50 مستفيد من بلدية الوادي، و 40 مستفيد من بلدية سيدي عون وأقل المستفيدين من بلدية العقة بت 12 مستفيد، بينما بلغ عدد المحيطات في طور الانجاز في إطار الاستصلاح عن طريق الامتياز بـ 08 محيطات استفادت منها 8 بلديات، حيث بلغ إجمالي مساحة المحيطات 1760 هـ موزعة على 561 مستفيد مساحة المحيطات ما بين 100 إلى 600 هـ وعدد المستفيدين ما بين 25 و 200 مستفيد، اكبر مساحة استصلاحيه استفادت منها بلدية واد العلندة بـ 600 هـ وأقل مساحة استصلاحيه استفادت منها بلدية كل من بلدية الدبيلة، قمار، المقرن، تغزوت، أميه ونسه بـ 100 هـ

الاستصلاح عن طريق الاشغال الكبرى 1995:

من بين أهداف هذا البرنامج تحسين مستوى عيش الفلاحين والرفع من الانتاج وتوفير مناصب عمل واستفادت منه ولايات الجنوب(بسكرة، أدرار، غرداية، ورقلة، الوادي)، ومن بين الأهداف نجد كذلك إعادة

الاعتبار لثروة النخيل وقد تأخرت عملية الانجاز في هذا البرنامج كثيرا وقد تم فقط تنظيف بعض الغيطان من الحشائش الضارة ومعالجة بعض النخيل بالأدوية وانتهت سنة 1997 بعد ضم هذا البرنامج للامتياز الفلاحي (مصطفاوي، 2018، ص 200)

2.3 وفرة المياه:

إن هيدروجيولوجية المنطقة معروفة بشكل جيد بحكم الدراسات التي قامت بها منظمة اليونسكو سنة 1972 و بالإضافة إلى ذلك التنقيبات العديدة المنجزة، سواء من قبل مديريات الري أو الوكالة الوطنية للموارد المائية أو مؤسسة حفر الآبار بتقرت سونارياح سابقا ، أو مؤسسة سوناطراك أو مختلف الشركات البترولية الوطنية و الأجنبية وعموما تقع منطقة الصحراء المنخفضة ضمن حوض رسوبي كبير جدا و هو نفس الحوض الذي يشكل حوض هيدروجيولوجيا شاسعا، تصل مساحته إلى 780,000 كلم، و يتراوح سمك ثخانته بين 4000 م و 6000م، حسب دراسة اليونسكو العام 1972 و بذلك فهو يستوعب أحد أكبر الثروات المائية الجوفية في العالم، حيث نجد 700,000 كلم^2 من مساحته في الجزائر و 80,000 كلم^2 في تونس، و تتمثل مكاشف طبقات هذا الحوض عند سلسلة الأطلس الصحراوي شمالا حيث تتميز هذه الحدود بكثير من التصدعات ، بينما نجد من جهة الغرب الخط الهاجري و واد الساورة، رقان و من الجنوب نجد هضاب تهنهيرت و تادميت، الممتدة باتجاه شرق غرب بينما في الشمال الشرقي للحوض نجد منطقة قابس و التضاريس الطباشيرية في منطقة الظهر التونسية، بينما من جهة الشرق نجد الحدود السياسية الليبية، بالرغم من مساحة هذا الحوض الهيدروجيولوجي الشاسعة، وثخانة طبقاته المائية ومناطق تكشف طبقاته الممتدة، إلا أن معدلات صرف الاستهلاك تتجاوز بكثير معدلات صرف التغذية الضعيفة جدا وهنا تتجلى أيضا حساسية الصحراء المنخفضة من خلال هذه الثروات المائية الكبيرة غير المتجددة تقريبا.

والحقيقة أن هذا الحوض الهيدروجيولوجي الكبير يحوي داخله عدة أحواض جزئية، إذ أن المميزات البنيوية والتضاريسية وكذا المنخفضات المستنقعية المغلقة وعموما على مستوى هذا الحوض الشاسع نجد عدة أنظمة مائية تتميز بشروطها الهيدروديناميةالمستقلة، وهذه الانظمة المائية هي: (لوصيف و حاني، 2015، ص23)

نظام الطبقة المائية القاري المحشور: ويتكون من ثلاث طبقات مائية، **السماط الأول :** ويتكون من طبقة الطين الأحمر يتراوح سمكها بين 100 و 200 م وعمقها بين1000 و 2000 م ، وهي الطبقة التي يصطلح عليها بالسماط الألبي، وهي الطبقة المستعملة في الشرب ، وتتراوح وذلك حسب مخبر الوكالة الوطنية ،الملوحة بها بين 2 و 4 غ / ل، ودرجة الحرارة بها بين 40 و 60 درجة مئوية **السماط الثاني :** يتكون من الطين والكلس والطين الدولومتي وهو السماط الذي يصطلح بـ الابتيان سمك هذه الطبقة يتراوح بين 20 و 30 م وعمقها يتجاوز ال 2000 م، وهو غير مستغل إلا من بعض الشركات البترولية في عمليات حقن الآبار البترولية بالمياه، وعموما مياه هذه الطبقة مالحة **السماط الثالث :** يتكون من طبقة من الطين والرمل والحجر الرملي، تعود إلى الكريتاسى الأسفل سمكها يتراوح بين 100 و 150 م، وهي التي يصطلح عليها بالبرميان ولا نسجل على مستوى هذا السماط إلا بئرين في منطقة واد سوف تستعمل للشرب والسقي، كما تستعمل أيضا من

قبل الشركات البترولية ، عموما في منطقة الدراسة تستعمل مياه هذه الطبقة المائية) القاري المحشور (في الشرب والصناعة وفي بعض الأحيان في السقي ، ومياهها تتميز بملوحة قليلة بين 2 و 4 غ /ل وحرارة مرتفعة بين 40 و 60 م0 على خلاف نظام الطبقة المائية المركب النهائي

نظام الطبقة المائية المركب النهائي: يغطي هذا النظام مساحة شاسعة أيضا تقدر بحوالي 350,000 كلم 2 ويتميز هذا النظام بثلاث طبقات جزئية وهي طبقة السينونيان والأيوسان الكربوني ، وطبقة الميوبليوسان، وكذا السماط السطحي، عموما يتشكل نظام الطبقة المائية المركب النهائي من ثلاثة أسمطة رئيسية وهي: **السماط الأول** يتكون من الرمل والطين، وتتميز بمياه مالحة نسبيا يتراوح عمقها بين 70 و 110 م و يعود تكونه إلى عصر البليوسين، وفي المدة الأخيرة قلت كثيرا التنقيبات في هذا السماط ، خاصة في منطقة واد ريغ، بل لقد أشرفت مديرية الري على سد العديد من الآبار في هذا السماط ، وذلك بسبب زيادة معدلات صرف الاستهلاك، حتى هبط المستوى البيزومتري لهذا السماط بعدة أمتار. **السماط الثاني** هذا السماط هو الأكثر استغلال سواء في منطقة واد ريغ أو واد سوف، حيث يستعمل في السقي على وجه الخصوص، وهذا السماط يتميز بصبيبه الكبير فهو في حدود 30 ل / ثا، ولكن هذا الصبيب يكون بواسطة المضخة الكهربائية ، حيث أن الصبيب الارتوازي لهذا السماط لا يتجاوز2 ل /ثا ويتغير عمق هذا السماط من 140 م إلى 280 م، و يعود زمن تشكله إلى الميوسان وحتى نعطي صورة عن صبيب الضخ في هذا السماط، السماط الثالث غير مستغل، سواء في منطقة واد ريغ أو واد سوف، يتكون هذا السماط من الكلس و الكارست. و يعود تشكله إلى الأيوسين الأسفل وهو ذو مياه مالحة نوعا ما

3.3 اليد العاملة الفلاحية:

تشير معطيات الشكل(02) ، إلى تطور عدد المشتغلين حسب القطاعات الاقتصادية (الفلاحة، الصناعة، البناء والاشغال العمومية، الادارة، التجارة والخدمات) في ولاية واد سوف للفترة (2013-2017م) فمن بين القطاعات التي تشهد زيادة من سنة إلى أخرى قطاع الفلاحة بحيث تضاعف عدد المشتغلين من 46832 مشتغل سنة 2013 إلى 130800 مشتغل سنة 2017 بزيادة 83968 مشتغل، ومن بين القطاعات كذلك التي تشهد زيادة في عدد المشتغلين الصناعة لكنها ضعيفة مقارنة بالقطاع الفلاحي حيث انتقل عدد المشتغلين سنة 2013 من 5259 مشتغل إلى 7740 مشتغل بزيادة 2481 مشتغل، بينما باقي القطاعات نسجل عدم استقرار في عدد المشتغلين فيها، ومن بين الاسباب التي جعلت القطاع الفلاحي يتصدر المرتبة الاولى من حيث عدد المشتغلين هي الديناميكية الفلاحية التي تشهدها المنطقة هذه الديناميكية التي تتطلب يد عاملة إضافية سواء كانت دائمة أو موسمية

شكل رقم 1. تطور اليد العاملة حسب القطاعات في ولاية واد سوف خلال الفترة 2013-2017

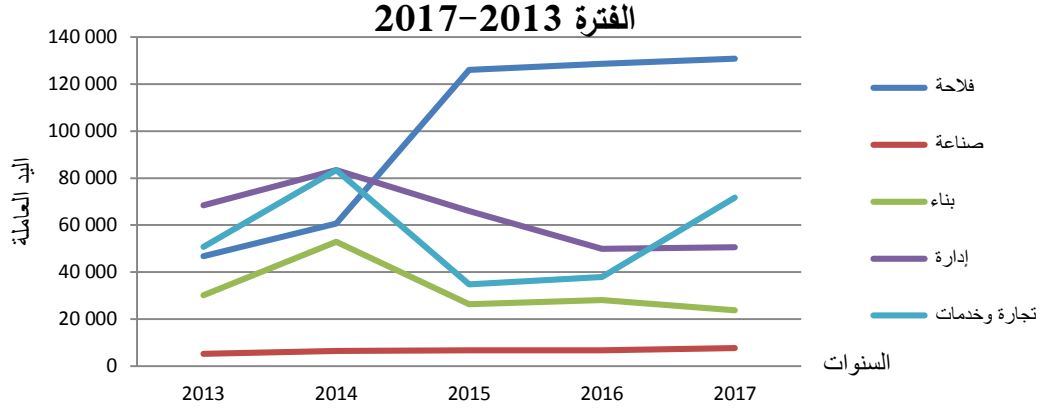

المصدر: منوغرافيا ولاية الواد، 2017 ص35

4.3 الأسواق:

من بين التجهيزات الاساسية التي تساهم في تطور القطاع الفلاحي وجود اسواق داخلية من أجل تصريف المنتوج، ومن بين اهم الاسواق المتواجدة في ولاية الواد سوق الخضر والفواكه الذي يقع في مركز الولاية والذي يحظى باستقطاب التجار من مناطق عديدة داخل الولاية أو خارجها، وحسب الدراسة الميدانية التي اجريت في شهر مارس من سنة 2018 في سوق الخضر الفواكه لمعرفة التجار الوافدين قمنا بإنجاز الخريطتين رقم2 و3 فالتجار الوافدين من داخل الولاية يتوزعون عبر عشر بلديات أغلبهم من المنطقة الشمالية للولاية، مثل الحمراوية المغير، سطيل، أم الطيور جامعة، بني قشة، سيدي خليل، سيدي عمران وعلى الرغم من أن هذه البلديات تابعة لولاية الواد لكنها تختص في زراعة النخيل أكثر من الزراعات الأخرى هذا من جهة ومن جهة اخرى أن هذه البلديات أقرب لأسواق أخرى خارج الولاية، أم فيما يخص التجار خارج الولاية ففي المراتب الأولى نجد ولاية سطيف، الجزائر العاصمة، قسنطينة، بسكرة وباتنة وهذه الولايات تمتلك أسواق الجملة للخضر والفواكه وقربها من ولاية الواد اما باقي التجار فمن ولاية خنشلة، ام البواقي، ورقلة، البرج، مسيلة، وهذه الولايات أغلبها من الشرق الجزائري

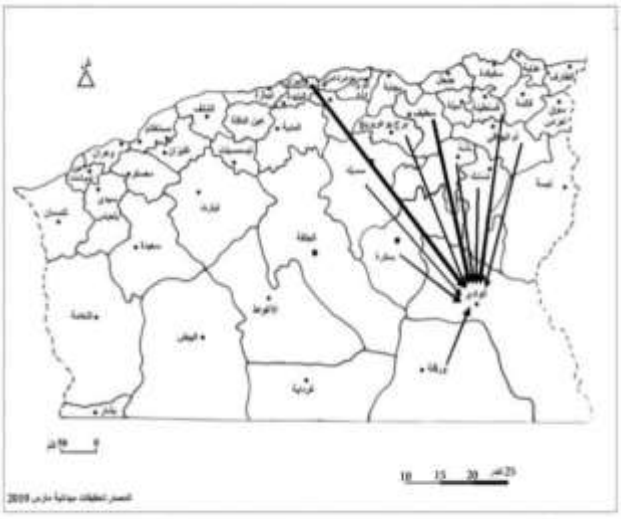

شكل3: الأصل الجغرافي لتجار الزبائن لسوق الخضر والفواكه لبلدية الوادي على المستوى الوطني

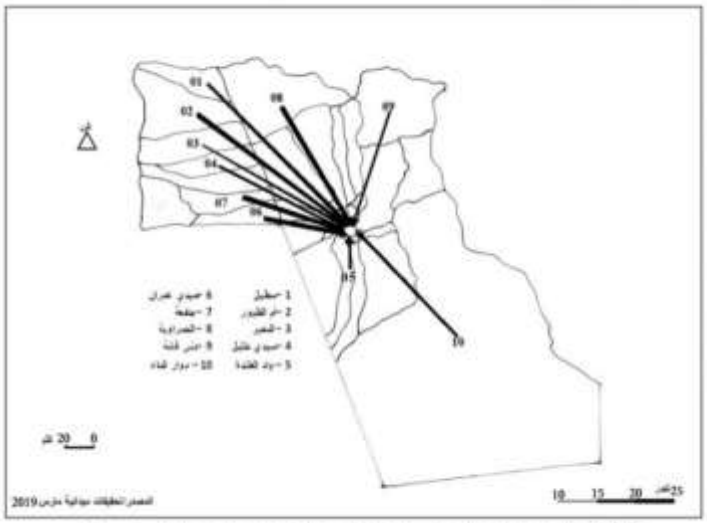

شكل02:الأصل الجغرافي لتجار الزبائن لسوق الخضر والفواكه لبلدية الوادي على المستوى المحلي

4. مشاكل القطاع الفلاحي في ولاية واد سوف:

1.4 ظاهرة صعود المياه إلى السطح:

تتميز منطقة واد سوف بنظام هيدروليكي مغلق نتيجة موقعها الجغرافي، لكن هذا النظام كان يتماشى مع المعطيات القديمة من ناحية استعمال المياه وصرفها بوجود ينابيع والحفر الصحية الغير نظامية، وظاهرة صعود المياه هي عدم التوازن في كمية المياه المستعملة وكمية مياه التصريف، ويعود تاريخ بروز هاته الظاهرة إلى سنة 1956م بداية استغلال السماط المائي الثاني(الميوبليوساني) على عمق 250إلى 500 م بإنشاء أول تنقيب (forages) بصبيب من 30إلى 80 لتر في الثانية، المرحلة الثانية كانت في سنة 1987م بإنشاء التنقيب (forages) الذي يصل إلى الطبقة المائية الثالثة (القاري المتداخل) على عمق 1800م، بصبيب قدر بـ 200 لتر في الثانية كانت مياهه تستغل في سقي ما يقارب 150.000 هكتار من الأراضي الفلاحية، ثم توالت التنقيبات بحسب الحاجة لكمية المياه الضرورية للحياة اليومية أو الفلاحية (cote,2006, p25)، فمع تزايد احتياجات المواطنين، تضاعف استغلال الطبقة المائية الثانية(السماط الميوبليوسياني) والطبقة المائية الثالثة (السماط الألبي أو القاري المتداخل) لكن استغلال الطبقات العميقة تترتب عنها نوع آخر من اختلال التوازن. الضخ الكبير ضم إلى حلقة المياه الملوثة التي لا تدخل إلى الأعماق و الغير مصرفة لخارج الحوض الهيدرولوجي فهي ترجع إلى الطبقة السطحية التي ترفع من حجم مياهها بشكل كبير، فإن النظام التقليدي كان يعمل في حلقة مغلقة بصبيب محدود فالتقنيات الجديدة دمجت مداخيل زائدة بدون أي مخرج، إذا النظام الايكولوجي في يومنا هذا اختل توازنه و نظامه بطريقة مفاجئة و عنيفة. إن المشكل كمي و نوعي أيضا لأن مياه الطبقات العميقة عادة ما تكون ذات ملوحة قليلة من 2 إلى 3غ /لتر بالنسبة لطبقات القاري النهائي و القاري المحشور، أما الطبقات السطحية تتلقى مياه غسل الأراضي و التي تتملح تدريجيا لهذا لا يمكن أن تستعمل في السقي(عبداوي ريم، 2006م، ص36)، تعتمد المنطقة في اقتصادها على القطاع الفلاحي، وخاصة أشجار النخيل، حيث يتراوح العدد الإجمالي لها بـ 1.240.000 نخلة، على مساحة 31310 هـ، بإنتاج وصل 1.275.000 قنطار في السنة، لكن قطاع النخيل يعيش حالة من التدهور بسبب ظاهرة صعود المياه على الغيطان، و الغوط، عبارة عن تقنية فلاحية تشتهر بها منطقة واد سوف، يوضع النخيل في مجموعات من 20 إلى 100نخلة، وسط شكل يشبه الحفر، عرض الغوط يتراوح من 20 إلى 200 متر، وعمقه يصل إلى عشرة أمتار حيث يسمح هذا العمق لجذور أشجار النخيل أن تمتص المياه الباطنية دون اللجوء إلى عملية السقي، يصل عدد الغيطان في المنطقة إلى 9500 غوط، منها 1000 غوط في حالة تدهور أي ما يعادل 150000 نخلة تمر (رميني، 2006، ص55)

2.4 المسالك الريفية:

رغم التغطية الواسعة بشبكة الطرق **إلا** أنها دائما عرضة للدفن وهو ما يعيق كل نشاطات الفلاح (الزرع –المتابعة – الجني) مما يحتم صيانتها دوريا وهو عادة ما يتكفل به الفلاح بنفسه حيث برمجت المصالح المختصة عبر مراحل مختلفة 1070.85 كلم انجز منها فعلا 935.850 كلم أي 87.39 % لتغطية مساحة قدرها 80000 هكتار بأخذ بعين الاعتبار معيار مديرية الفلاحة لولاية الواد في التغطية وهو (1 كلم لكل 80

هكتار)، نجد أن التغطية 74868 هكتار أي 93.6 % (جابر، 2015، ص 143) لكن هذه التغطية غير كافية بالمسالك الفلاحية نظرا لطبيعة المنطقة وعمليات استصلاح الاراضي الدائمة في جميع أنحاء الولاية

3.4 الربط بشبكة الكهرباء الفلاحية:

تعرف هي الأخرى ضعفا رغم محاولة الجهات المسؤولة تغطية الاراضي المستصلحة بالكهرباء الفلاحية إلا ان وتيرة اتساع المساحة اسرع بكثير من وتيرة التغطية بالكهرباء حيث تم برمجة 551.40 كلم من الشبكة الكهربائية انجز منها فعلا 312.26 كلم أي 56.63 % لتغطية المساحة المزروعة فعلا ، واذا أخذنا في الحسبان أن مديرية الفلاحة تعتمد معيار مرجعي للتغطية بالكهرباء وهو(1كلم من الكهرباء لكل 33 هكتار) أي أن المساحة المغطاة بالشبكة الكهربائية هي 10305 هكتارا أي 12.88 %، مما يضطر بعض الفلاحين الى مد الأسلاك الكهربائية على مسافات طويلة تصل حتى عدة كيلومترات وهي عملية مكلفة وخطرة حيث تكون هذه الأسلاك عرضة للسرقة او الانقطاعات بفعل مر ور الآليات فوقها . ويلجأ البعض الى المولدات الكهربائية العاملة بالوقود(المازوت)إلا ان تذبذب وجود هذه المادة في المحطات يهدد كل المحصول(جابر، 2015، ص 143)

4.4 تكاليف الانتاج:

من خلال المعاينة الميدانية فإن مردود الانتاج الفلاحي تتحكم فيه عدة عوامل منها طبيعة التربة، نوعية البذور، خدمة الأرض ومنها تكاليف الانتاج و الجدول الموالي يوضح تكاليف إنتاج هكتار من البطاطا

جدول رقم (4) تكاليف خدمة الارض بالنسبة لواحد هكتار

الاعمال	التكاليف (دج)
التسميد العضوي	180.000
الزرع (البذور)	120.000
الصيانة	14.000
الأدوية	16.000
جني المحصول (اليد العاملة)	80.000
الكهرباء	20.000
تركيب الرش المحوري	120.000
المجموع	550.000

المصدر: دراسة ميدانية مارس 2019

بلغ مردود البطاطا كمتوسط 265 ق/ه أي أن تكلفة الكيلوغرام من البطاطا .20.75 دج/ كلغ، أي ان الفلاح ليحقق ربحا يجب أن يباع الكيلوغرام من البطاطا يفوق 20.75 دج/كلغ، وكما هو معلوم فإن أسعار الخضر تتحكم فيها العرض والطلب والفلاحين عادة ما يبيعون منتوجهم بالجملة في عين المكان أو التوجه إلى سوق الجملة والأسعار تتراوح ما بين 23 دج/كلغ و 30 دج/كلغ أي أن الربح الصافي يقدر ما بين 59500

دج /هـ و 245000 دج/هـ خلال مدة ثلاث أشهر، وهذا ما يشكل مخاطرة من الفلاحين إذا نزلت أسعار البطاطا في سوق الجملة دون 20دج/كلغ، في هذه الحالة يتجه أغلب الفلاحين لغرف التبريد ما يعتبر تكاليف إضافية عن التكاليف السابقة

5.4 مشكلة العقار الفلاحي:

في الكثير من المناسبات تؤكد الدولة أن اهتمامها بالقطاع الزراعي من أولوياتها وتشير الارقام أن نسبة تسوية وضعيات العقار للمستفيدين لم تتجاوز 48.90% وهذا بالنسبة لمن تجاوزت مدة استفادتاهم الخمس سنوات التي يقرها القانون وبالنسبة لمن حصلوا على قرار الشرط الفاسخ فنسبتهم لا تتجاوز 44.62% وتم إلغاء ما نسبته 32.26% أما ما تعلق بعملية تحويل حق الانقطاع إلى حق الامتياز بلغت نسبته 23.10% بإجمالي مستثمرين 13034 فلاح (مصطفاوي، 2017، ص 296)

5. أفاق القطاع الفلاحي في ولاية واد سوف:

1.5 تسوية مشكلة العقار الفلاحي:

إن عدم وضوح الإطار القانوني للعقارات الفلاحية يعتبر من المشاكل الرئيسية التي يعاني منها القطاع الفلاحي خاصة بعد قانون المستثمرات الفلاحية 1987 وهذا ما يتطلب العمل على تسوية مشكل العقارات الفلاحية والتي أثرت سلبا على الاستثمار وبالتالي على الإنتاج الفلاحي كما يتطلب الأمر من ناحية أخرى إعادة الاعتبار للفلاح الفعلي .ذلك أن القيام بالتنمية الفلاحية الشاملة يستلزم مشاركة ومسؤولية الفلاحين والانتقال من الفلاح المدعوم إلى الفلاح كعون اقتصادي مسؤول عن التنمية الفلاحية وهذا يتطلب العمل على تثمين الاستثمار الفلاحي وتطهيره من خلال المنافسة وجعله قطاعا تنمويا قائما على الربح بدلا من قيامه على الريع.

2.5 تعزيز دور الدولة:

يجب تعزيز دور الدولة من أجل تنظيم القطاع الزراعي في الولاية وذلك لعدة اسباب منها ظاهرة الاستحواذ على الأراضي الزراعية بطريقة غير قانونية والمطالبة فيما بعد بالتسوية العقارية، عدم الالتزام بالمعايير العلمية في العمليات الزراعية وعدم خضوعها للرقابة والمرافقة من طرف الدولة (مواقيت الزرع والجني، استعمال الادوية، استعمال البذور من حيث الصلاحية والجودة ....الخ)، ممارسة النشاط الفلاحي من طرف اشخاص غير فلاحين للبحث عن الربح السريع عن طريق تأجير الأراضي مما يعرض الفلاح الحقيقي والبسيط للمنافسة وترك هذا النشاط، غياب دعم الدولة يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الانتاج وعدم قدرة الفلاح للتحكم فيها، بالإضافة إلى الثقافة المحلية للفلاح التي تميل إلى العمل الارتجالي بعيد عن مساعدة الدولة

3.5 ترشيد استهلاك المياه والمحافظة على البيئة:

كان النظام الزراعي القديم مغلقا ومحافظا على المياه، حيث ان استهلاك المياه لا يكون باستعمال السقي وترك النخيل تستهلك حاجاتها والزراعة البيئية لطابعها المعيشي ليست مبذرة للمياه على الرغم من طريقة السقي المتبعة بالغمر لكن تحكم المساحات الصغيرة جدا فالاستهلاك قليل بالمقارنة بما هو موجود في وقتنا الحالي، حيث اعتمدت طرق سقي مبذرة للمياه خصوصا الرش المحوري والغمر بالسلبية للمساحات المسقية من البطيخ

والفول السوداني والتبغ، ومن جانب حماية البيئة وكما هو معروف فإن الاسمدة العضوية المستعملة في تحسين مردود المنتجات غير خاضع لرقابة الدولة وعملية التحكم فيها لم تتم بعد وطرق جلبها وبيعها يكون في ظروف غير ملائمة وساهمت في انتشار العديد من الأمراض والروائح الكريهة في محيط المناطق العمرانية وهو امر لا مناص من إيجاد حلول عملية له ولتحقيق التنمية المستدامة في الزراعة بالإقليم وجب، استشراف المساحات وزيادة المحصول، التصدير كبديل لتحقيق التنوع الاقتصادي وامتصاص فائض الانتاج، استشراف الزيادة السكانية، الحفاظ على الموارد الطبيعية (مصطفاوي، 2017، ص 303)

4.5 إنجاز المشاريع المرتبطة بالفلاحة:

إن مديرية الفلاحة لولاية واد سوف قامت ببرمجة مجموعة من المشاريع التي من شأنها المساهمة بالنهوض بالقطاع الفلاحي ومن بين أهم المشاريع 13 وحدة لتخزين التمور و 10 وحدات لتوضيب التمور فالولاية تعد ثاني منطقة من حيث إنتاج التمور بعد ولاية بسكرة وتحتوي على أكثر من 2 مليون نخلة، كذلك تم برمجة 9 وحدات لإنتاج الاعلاف نظرا لما تشهده من تطور في إنتاج هذا النوع من الانتاج الفلاحي، بالإضافة إلى إنشاء 06 وحدات لتوضيب الخضر والفواكه فالمنطقة نظرا لإقبال الفلاحين على هذا النوع من الفلاحة فالولاية تحتل المرتبة الأولى من حيث إنتاج البطاطا وطنيا، بالإضافة إلى مشاريع أخرى مرتبطة بالإنتاج الفلاحي مثل إنتاج الزيت والحليب والعجائن

خاتمة:

نظرا للمقومات الطبيعية والبشرية التي تتمتع بها ولاية واد سوف الواقعة في الصحراء المنخفضة الجزائرية فإن القطاع الفلاحي في هذه الولاية يشهد تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة من خلال احتلاله مراكز ريادية من حيث الانتاج والتنوع في الجزائر وعلى هذا الأساس يجب التكفل باهتمامات الفلاحين من طرف الدولة وإزالة جميع العراقيل الموجودة ميدانيا من أجل المساهمة في الاقتصاد الوطني وتغطية الاحتياجات المحلية والتصدير واعتباره كبديل لقطاع المحروقات

المراجع:

1. جابر ريان (2015)، الزراعة في ولاية واد سوف (الاليات، الواقع، الافاق)، قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، الجغرافيا وتهيئة الاقليم، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر
2. حاجي نعيمة(2018)، النظام القانوني لاستصلاح الأراضي في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والانسانية، العدد 16، ص 398-413
3. صيفي زهير(2015)، الديناميكية الفلاحية في إقليم واد سوف، مجلة العلوم الفلاحية، عدد 15، ص51-61
4. عبداوي ريم جيهان(2006)، مشكلة صعود المياه وأثارها على البيئة، قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، الجغرافيا وتهيئة الاقليم، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر

5. عمار عموري و طارق هادي(2016)، القطاع الفلاحي في الجزائر مفارقة وفرة الموارد والامكانيات ضعف الاداء ومحدودية المساهمة في تنويع الاقتصاد الوطني (2000-2016)، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، المجلد 09، العدد 02، ص 280-300
6. ماني محمد و ميلودي عبد المنعم (2015)، دراسة الطبقات المائية ومجرى واد سوف القديم، قسم العلوم والتكنولوجيا، كلية العلوم والتكنولوجيا، جامعة حمة لخضر، واد سوف، الجزائر
7. مصطفاوي عمار (2017)، مساهمة القطاع الزراعي في تحقيق التنمية الاقتصادية، اقليم واد سوف نموذجا، مجلة البحوث والدراسات، العدد 24، ص 287-306
8. مصطفاوي عمار (2018)إشكالية التنمية في المناطق الصحراوية بالجزائر، دراسة حالة اقليم واد سوف، قسم التهيئة العمرانية، كلية علوم الأرض، الجغرافيا وتهيئة الاقليم، جامعة الاخوة منتوري، قسنطينة، الجزائر
9. ولاية واد سوف (2018) منوغرافيا ولاية واد سوف 2017
10. Chaouchs.s (2018) dynamique de l'éspace agricole et mutation dans le sahara algérien, cas de la region de ouargla (le pays d'oued miya), revue de bioressouirces, vol 08,p 111-123
11. Chedded mohamed améziane(2015), Analyse de l'impact des investissements agricoles réalisés dans le cadre du Plan National de Développement Agricole (PNDA) sur l'évolution de la production laitière, céréalière et oléicole en Algérie, étude de cas dans la wilaya de Tizi-Ouzou, departement. science agronomique, .faculté de science de la nature et de la vie, univ. d'avignon, france
12. Dadamoussa mohamad lakhdar (2017), impact de la mise en valeur agricole sur le développement rural dans les régions saharienne cas des régions de ouargla, ghardaia et el oued, , département. science agronomique, faculté de science de la nature et de la vie, univ. kasdi merbahe, algérie
13. Remini. B (2006), la disparition des ghouts dans la region d'el oued (algérie), larhyss journal, n0 05, 2006, p 49-62